١٥٧ مليوناً عائدات متوقعة من تسجيل الدراجات النارية غير النظامية في السويداء

السويداء- عبير صيموعة

جاء قرار لجنة المحروقات المركزية بإعطاء مهلة لأصحاب الدراجات النارية الممنوحة لوحات مؤقتة والحاصلة على البطاقة الذكية حتى نهاية العام الحالي ٢٠١٨ لتسوية أوضاعهم القانونية وإلا فسيتم توقيف تزويدهم بالمحروقات. في ظاهره يبدو قراراً صائباً يسعى إلى تنظيم وتسجيل الدراجات غير النظامية في السويداء فضلاً عما سيدخله إلى خزينة الدولة من أموال جراء تحصيل رسوم التسجيل تلك إلا أن القرار في مضمونه كان منتقصاً وحمل الكثير من إشارات الاستفهام لدى أصحاب تلك الدراجات الذين حملوا شكواهم إلى «الوطن» مؤكدين أنهم وإن رغبوا فعلياً بتسجيل دراجاتهم في مديرية النقل لا يمكنهم قطعياً استدراك جميع الأوراق والمعاملات خلال فترة لا تتعدى الشهرين وهي الفترة التي حددتها اللجنة.

ويؤكد هذه الشكوى وصوابيتها رئيس اللجنة المكلفة منح اللوحات المؤقتة للدراجات غير المسجلة في مديرية النقل في السويداء سامر الحمد الذي أكد وجود ما يزيد على ٦ آلاف و٦٥٧ دراجة غير مسجلة وخاصة أن بعضها يحمل فعلياً أوراقاً نظامية للتسجيل وبعضها الآخر مسجل لدى مديريات النقل في القطر ولا يحمل أوراقاً نظامية، مشيراً إلى وجود عدد كبير منها مزوراً أو مسروقاً عليه إشارة مراقبة في السويداء أو في محافظات أخرى وهو دليل على أنها مسجلة لدى مديريات النقل الأخرى.

وأوضح الحمد أنه لضمان سير عملية التسجيل لكل تلك الدراجات التي تضمن دخول ما يزيد على ١٥٧ مليون ليرة إلى خزينة الدولة، يشترط قرار ملزم خاص بالمحافظة وليس بمديرية النقل وخاصة أن تسجيل الدراجة يشترط وجود وكالة من معمل تصنيع الدراجات موزعة لدى وكلائه في المحافظة ووجود الوكلاء سيفتح بابا للابتزاز في حال لم تأخذ المحافظة إجراءاتها القانونية بمخاطبة وزارة النقل أو الصناعة أو المالية لإلزام الوكلاء بمبلغ محدد مقابل الوكالة لكي يتسنى للجميع تسجيل دراجاتهم، هذا فضلاً عن الدراجات غير الحاصلة على أوراق نظامية التي تحتاج هي الأخرى إلى ضرورة فتح منفذ جمركي بالسويداء خاص بجمركتها ومن ثم تسجيلها وإدخال رسومها المالية إلى خزينة الدولة.

ولفت الحمد إلى أن المدة التي تم تحديدها من لجنة المحروقات غير كافية لأصحاب الدراجات في استكمال أوراقهم النظامية كما أنها غير كافية لمديرية النقل التي تحتاج إلى شهور لتسجيل الأعداد الكبيرة لتلك الدراجات، لأنه لو تم تسجيل ٢٠ إلى ٢٥ دراجة يومياً فإن مديرية النقل تحتاج شهوراً لإنهاء الوضع القانوني لتلك الدراجات والالتزام بقانون السير الذي يلزم أي آلية تسير على الشارع بضرورة تركيب لوحات نظامية، ما يعرض صاحبها للمسؤولية القانونية في حال عدم وجود لوحات أو غير مسجلة لدى دوائر النقل.

الدعوى تنال من الحقوق التي اكتسبها القضاة بترفيعهم درجتين وظيفيتين

وزير العدل يقاضي أكثر من مئة قاض أمام الهيئة العامة السباعية لمحكمة النقض

الوطن

علمت صحيفة «الوطن» من مصادر قضائية مطلعة أن وزير العدل قد قام برفع دعويين بحق أكثر من مئة قاض أحدهم (متوفى)، أمام الهيئة العامة السباعية لمحكمة النقض، وأن إدارة قضايا الدولة، قامت بتبليغ هؤلاء القضاة، على مكاتبهم في القصر العدلي بمختلف المحافظات السورية، وقد تم تأجيل هاتين الدعويين ليوم الاثنين ١٢/١١/٢٠١٨.

ويذكر أن القضاة الذين تم رفع الدعاوي عليهم، كانوا قد حصلوا في العام ٢٠١٤ على أحكام من الهيئة العامة لمحكمة النقض، تقضي بمنحهم درجتين وظيفتين، عُينوا إثرها بمناصب قضائية تتناسب مع تلك الدرجات، إلا أنه وفي الشهر الأول من هذا العام، أصدر السيد وزير العدل قراراً وجه فيه إدارة قضايا الدولة برفع دعاوي على (بعض) القضاة الذين حصلوا على حق مكتسب بالدرجتين الوظيفيتين، وطلب إعلان انعدام هذه القرارات، بحيث تصبح هذه الدرجات التي ترفعوا بها في السلك القضائي وكأنها لم تكن، وهي والعدم سواء، ولا تجيز لهم المنصب القضائي الذي تم تعيينهم به.

والمستغرب من هذه القصة، أن وزير العدل، كان من ضمن أحد مستشاري الهيئة العامة الذين أعطوا للقضاة تلك الدرجات في العام ٢٠١٤، ثم يعود اليوم ليطلب انعدام الحكم الصادر من قبله.

والسؤال الذي يطرح نفسه هنا، في حال تم قبول دعوى الانعدام تلك، ما مصير الدعاوي التي بت بها هؤلاء القضاة وهم بدرجة وظيفية لا تخولهم البت بمثل هذا النوع من الدعاوي، هل يلحق الانعدام تلك الأحكام لأنها صادرة عن هيئة قضائية لا ولاية لها؟

ولماذا صدر قرار وزير العدل بحق (بعض) القضاة وليس جميعهم، وخاصةً أنهم جميعاً متماثلون في الوضع نفسه والمرتبة الوظيفية؟

وما المصلحة التي تنتظرها وزارة العدل، بمثل قرار كهذا، بعد مضي أكثر من أربع سنوات على حصول هؤلاء القضاة على درجاتهم الوظيفية؟ السؤال برسم وزير العدل.

الشهر القادم افتتاح مشفى ابن الوليد

الجندي لـ«الوطن»: ٧٨١ مليون ليرة سورية كلفة إعادة تأهيل المشفى

حمص- نبال إبراهيم

كشف مدير صحة حمص حسان الجندي لـ«الوطن» عن افتتاح مشفى ابن الوليد في حي الوعر كمشفى عام بكتلتيه وكامل أقسامه مطلع شهر تشرين الثاني القادم بسعة ١٣٠ سريراً وما بين ٥٠ إلى ٦٠ حاضنة أطفال.

وبين الجندي أن المشفى سيقدم خدماته الطبية بنحو ١٨ اختصاصاً طبياً مختلف بما فيها التوليد والأطفال بالإضافة إلى تخصيص قسم للعناية المشددة القلبية بسعة خمسة أسرة وقسم للعناية الجراحية الإسعافية بسعة خمسة أسرة، منوهاً بأن قسم غسيل الكلى يحوي ما بين ٦ إلى ٨ أجهزة غسيل كلية وقسم أمراض دم مع أقسام المشفى القديمة كما سيضم المشفى ٤ غرف عمليات جراحية كاملة اثنتان منها للعمليات النسائية والتوليد واثنتان في الجراحة العامة إضافة إلى قسم عيادات وإسعاف لكافة الاختصاصات الطبية، لافتا إلى أن الكلفة التقديرية لأعمال إعادة تأهيل المشفى ٧٨١ مليون ليرة سورية.

بدوره رئيس المكتب الهندسي بمديرية الصحة خالد صطوف أكد الانتهاء من إعداد دراسة هندسية وفنية لإجراء ملحق عقد بكلفة تقديرية ٤٠٠ مليون ليرة سورية والذي يتضمن إنشاء مبنى للعيادات الخارجية وتجهيزات خدمية وكشعب الغسيل والتعقيم ومحطة تحلية المياه لزوم عمل قسم الكلية الصناعية بالإضافة لإعادة تأهيل الموقع العام وموقف السيارات، موضحاً أن نسبة الإنجاز بشكل عام لمختلف أعمال التأهيل والصيانة وتوريد التجهيزات وغيرها في مشفى ابن الوليد وصلت إلى نحو ٩٠٪ حتى تاريخه وبلغت قيمة الأعمال المنفذة ٣٢٣ مليون ليرة سورية، فيما تجاوزت نسبة الإنجاز المالية الفعلية للمشروع ٤١,٥٪، مشيراً إلى أن هناك عدداً من الكشوف المالية التي لم يستحق صرفها حتى الآن على الرغم من إنجازها هندسيا وفنيا، لافتا إلى أنه يتم حالياً توريد شبكة الغازات الطبية وملحقاتها والعمل على تجهيزها بنسبة إنجاز نحو ٢٠٪ بالإضافة لتوريد مجموعة تنظير هضمية ومعظم تجهيزات شعبة الغسيل، فيما تم الانتهاء من توريد كافة التجهيزات الخاصة بأعمال المشروع من (مقسم الهاتف- المضخات- مكيفات الهواء- تجهيزات التدفئة المركزية- وحدات عدم انقطاع التيار الكهربائي وغيرها)، كما يتم حالياً صيانة الأثاث الفندقي الذي كان موجودا في السابق كأسرة المرضى وطاولات الطعام وحوامل السيارة وما شابه، على حين سيتم توريد وحدات المعالجة والمصاعد خلال مدة أقصاها ١٥ يوماً من تاريخه، وسيتم توريد محطة توليد أوكسجين باستطاعة ٢٠ متراً مكعباً بالساعة خلال مدة لا تتعدى الشهرين، كاشفا أنه من المتوقع البدء بالتشغيل والاستثمار حتى نهاية الشهر الجاري، مضيفاً أن وزارة الصحة خصصت مشفى ابن الوليد من المنحة اليابانية بأجهزة أشعة وتشخيص شعاعي وإيكو دوبلر قلبي وجهاز قوسي للعمليات العظمية.

من جهته مدير المشفى سميح شربك بين أن المشفى حالياً يعمل كمشفى إسعافي على مدار الساعة ويقدم خدمة العيادات الطبية صباحا بمعظم الاختصاصات بالإضافة إلى خدمات قسم الأشعة الذي يضم أجهزة نوعية كجهاز تصوير الماموغراف وأجهزة ايكو دوبلر وعائي قلبي عالي التقنية وقسم المخبر الذي يحوي كافة أجهزة التحاليل الدموية الموجودة في قطاع الصحة، فضلاً عن الصيدلية واللقاحات إلا أن المشفى لا يقوم بأي عمليات جراحية حالياً على الرغم من وجود قسم عناية مشددة، لافتا إلى أنه يوجد في المشفى ٩ أسرة فقط و٢٢ طبيباً أخصائياً و٣ أطباء مقيمين و١٥٧ ممرضاً وممرضة و١٤ قابلة قانونية وكادر فني وإداري كامل، موضحاً أن مجموع الخدمات الطبية التي قدمها المشفى من بداية العام الجاري وحتى نهاية شهر آب الماضي بلغت نحو ٥٧ ألف خدمة مختلفة.

> شربك: نعمل حالياً كمشفى إسعافي وقُدمت ٥٧ ألف خدمة طبية منذ بداية العام الجاري

كلام رسمي جداً

رد من محافظة دمشق على مقال نشرته «الوطن» حول منطقة «التضامن»

تلقت «الوطن» رداً من محافظة مدينة دمشق على تحقيق نشرته تضمن موقف أهالي المهجرين من الجزء الجنوبي من حي التضامن الدمشقي، وجاء في رد المحافظة: «رداً على الشكوى المنشورة على موقعكم بتاريخ ١/١٠/٢٠١٧ تحت عنوان: «طالبوا بإلغائه وتشكيل لجنة تقييم جديدة تعمل بـ«النزاهة» وكشفوا عن نيتهم الطعن به أمام القضاء.. أهالي في التضامن: قرار المحافظة بهدم منازلنا غير موضوعي ومجحف بحقنا..

«الوطن» اطلعت على قوائم بآلاف التواقيع للرافضين له... وعلى قائمة المباني الصالحة للسكن نبين لكم ما يلي:

يعتبر حي التضامن أحد أحياء دمشق الجنوبية وضمن مناطق السكن العشوائي وهو ملاصق لمنطقتي مخيم اليرموك وفلسطين التابعتين إلى اللجنة المحلية لمخيم اليرموك وكان مخدماً بالخدمات كافة لولا تعرضه خلال الحرب إلى ضرر كبير بالأبنية ما أدى إلى نزوح معظم الأهالي عنه وبفضل بسالة الجيش العربي السوري تم إعادة الحي إلى سيطرة الدولة.

وتم إخضاع المنطقة المذكورة للقانون رقم «٣» لعام ٢٠١٨ الخاص بإزالة وتدوير الأنقاض، وعليه تم تشكيل لجنة من المعنيين في محافظة دمشق حيث بدأت بتقسيم المنطقة لغاية إنجاز العمل إلى «أ-ب-ج»، وتم الانتهاء من جرد كامل المنطقة «أ» وهي تقع شرق بناء مسبق الصنع وشمال امتداد شارع فرن أبو ترابة وصولاً إلى جامع العثمان، وخلال الجرد تبين أن عدد المنازل الصالحة للسكن فيها «٦٩٠» منزلاً بالتعاون مع مفرزة الأختام- قسم شرطة المحافظة تم ختمها جميعاً ونظمت الضبوط اللازمة بحقها ومن ثم بدأت اللجنة بتاريخ ١-١٠/٢٠١٨ بجرد المنطقة «ب» التي تقع جنوب جامع الزبير خلف بللور الشهباء امتداد فرن الأمين وبعد الانتهاء من معرفة المنازل الصالحة للسكن في المنطقة «ب» سيتم وضع الخاتم عليها لمنع أي أحد من التعدي عليهم، وأخيراً المنطقة «ج» التي في أغلبيتها منطقة غير صالحة للسكن بسبب نسبة الأضرار التي تصل من ٨٠-١٠٠ بالمئة وهي بيوت مخالفات سكن عشوائي.

ونبين لكم أن بعد الانتهاء من عملية الجرد بشكل كامل سيتم إدخال آليات المحافظة لفتح الطرقات ومحاولة تأمين الحد الأدنى من الخدمات حسب سلامة البنية التحتية ومن ثم سيتم دعوة الأهالي لمراجعة دائرة الميدان ومختار المحلة لتقديم الوثائق التي تثبت إشغالهم للمنزل المختوم وعرضها ضمن جدول على اللجنة لدراستها للتأكد من صحة أوراق الشاغل ليمنح صاحب الملكية كتاب فض الختام عن منزله ليتسلمه بموجب ضبط موقع من مختار المحلة ودائرة الخدمات المعنية.

وتؤكد محافظة دمشق أن سلامة الساكنين وتأمين خدماتهم هو من الأولويات وأن عودة الأهالي لمنازلهم المختومة ستتم بعد تأمين سلامة البناء ووصول الخدمات إليه ولو بالحد الأدنى».

تعقيب المحرر

ما نشرته «الوطن» ليس «شكوى»، وإنما «تحقيق ميداني» نقلت من خلاله وبموضوعية مواقف أهالي المهجرين من الجزء الجنوبي من حي التضامن إزاء ما تضمنه تقرير اللجنة، ورد المحافظة لم يوضح بدقة امتدادات المنطقة «ب»، وإن كانت تشمل الكتلة السكنية الواقعة جنوب مشروع بناء الإسكان التي تم تصنيفها في المصور على أنها غير صالحة للسكن، على حين وبحسب جولات سابقة قامت بها «الوطن» في المنطقة، اتضح أنها مجموعة جادات صالحة للسكن، ولدى الصحيفة عشرات الصور الفوتوغرافية ومقاطع فيديو تؤكد ذلك.

كما لم يوضح الرد، امتدادات المنطقة «ج» التي ذكر أن «أغلبيتها منطقة غير صالحة للسكن بسبب نسبة الأضرار التي تصل من ٨٠-١٠٠ بالمئة»، في وقت يعتري فيه الأهالي مخاوف من أن تكون منطقة جنوب الإسكان ومنطقة «بستان الزرعي» المجاورة مصنفة من المحافظة ضمن المنطقة «ج».

ونشير هنا إلى أنه وفي اليوم نفسه الذي ورد فيه رد المحافظة إلى «الوطن»، الخميس الماضي الواقع في ١٨ / ١٠ / ٢٠١٨، عقد وفد يمثل المهجرين، لقاء مع اللجنة بناء على طلب الأخيرة، تم خلاله بحث مستجدات عمل اللجنة ومراحل التقييم التي تقوم بها، حيث طالب الوفد، بأن يشمل التقييم جميع المنازل في عموم المنطقة وفق معايير موضوعية وتحديد امتدادات المنطقتين (ب) و(ج)، والإسراع بإنجاز عملها.

وعرضت اللجنة مصوراً للحي تم فيه تحديد كتل من الأبنية كمناطق صالحة للسكن وكتل كمناطق غير الصالحة للسكن، الأمر الذي لاقى اعتراضاً شديداً من وفد الأهالي على اعتبار أن هذا التحديد لا يعكس الواقع الحقيقي للمنازل، وشددوا على ضرورة إلغاء هذا المصور وتقييم المنازل من دون استثناء بالمنطقة.

في المقابل، أكد رئيس اللجنة وأعضاؤها أن هذا المصور قديم ولا يجري العمل فيه حالياً في عملية التقييم، وأن ما تقوم به اللجنة حالياً إعادة تقييم شاملة لكل المنازل في المنطقة (ب) بغض النظر عن التحديدات الواردة في المصور، وأن هذه الطريقة سيتم اعتمادها في المنطقة (ج).

وفي نهاية اللقاء أمل الوفد من اللجنة إصدار تقرير موضوعي ينصف مهجري حي التضامن.

في التحقيق الذي نشرته «الوطن» انتقد الأهالي التقرير واعتبروه «غير موضوعي» و«مجحفاً بحق المهجرين»، وطالبوا بـ«إلغائه»، وأكدوا ضرورة الإسراع بتقييم المنطقة بشكل موضوعي وإعادة الأهالي الذين هم ليسوا ضد التنظيم، ولكن يأملون بإعادتهم إلى بيوتهم ريثما يجري البدء بتنظيم المنطقة.

«مداد»: لا تملك الجامعات السورية أي قدرة على المنافسة في التصنيفات الأكثر أهمية في العالم

الوطن

اعتبر «مركز دمشق للأبحاث والدراسات- مداد»، أنه لتغيير التصنيف المتدني للجامعات السورية، يجب الانطلاق من فكر جديد ورؤية جديدة للتعليم العالي في سورية، تسمح بخروجه من عنق الزجاجة الموجود فيها والناجمة عن تطبيق سياسات تعود إلى القرن الماضي، ولا تتناسب مع عصر اقتصاد المعرفة الرقميّ الحاليّ.

وتلقت «الوطن» نسخة من بحث نشره «مداد»، بعنوان: «تصنيف الجامعات السورية: الفجوة بين الحل الإسعافي والتغيير الاستراتيجي»، من إعداد رئيس الجامعة الافتراضية السورية الدكتور خليل عجمي، الذي اعتبر فيه أنه بعد الحرب من المفترض أن تمتلك سورية مقوّمات عديدة تسمح لها بالرهان على إحداث خرقٍ في المجال الاقتصاديّ، فيما بات يعرف اليوم باقتصاد المعرفة، واستخدام هذا الخرق لتحقيق النمو المنشود الذي يمكن أن يشكل دعامة النهوض الاقتصاديّ والاجتماعيّ في سورية.

ولفت إلى أن سورية تمتلك رغم نزيف الحرب، مخزوناً كبيراً من الشباب المتعلم بأعمار تتراوح بين ١٨ و٣٠ عاماً، كما تمتلك بنيةً تحتيةً أكاديميةً مقبولة من مؤسسات أكاديمية في المراحل كافة تسمح بالرهان على إمكانية تطويرها واستخدامها كركيزة أولى للبناء عليها.

ورأى أنه من أجل استثمار سورية لما تملكه من مقومات في مجال التعليم، للتحول نحو اقتصاد المعرفة ينبغي إجراء تحليل شامل لواقع التعليم في سورية، بمراحله المختلفة، والبدء بتحديد نقاط قوته وضعفه، وفرص تطويره لوضع استراتيجيات النهوض به، وتعريف الآليات التي ستؤدي إلى هذا النهوض.

وأشار الباحث إلى أن الجامعات السوريّة الخاصة والعامة تفتقد لأي وجود حقيقي على الساحة الدولية، في حين أنّ خريجيها ينتشرون في الكثير من الجامعات الغربية والشرقية، ويحققون إنجازات فردية مميزة عندما يخرجون منها إلى مؤسسات أكاديمية خارجية، وهو ما يؤكد أن المشكلة الحقيقية تكمن في الواقع الإداريّ والأكاديميّ لجامعاتنا.

وأضاف عجمي: إن الوجود الحقيقي للمؤسسات الجامعية اليوم بات ينعكس في عملية تصنيفها ضمن مختلف منظومات التصنيف الأكاديمية، وأردف أنه رغم وجود انتقادات مفادها أنّ منظومات التصنيف ليست ذات مرجعية علمية فقط، وإنما تتعداها إلى جوانب تتعلق بحجم الجامعات وعراقتها ونفوذها، إلا أن الاهتمام بالتعليم وبالبحث العلمي من الأمم المتحدة، ومن النسبة الغالبة من الدول بحسبانه الركيزة الأساسية في اقتصاد المعرفة أدّيا إلى إيلاء الكثير من الاهتمام للترتيب العالمي والتصنيفات.

وختم الباحث بحثه بالقول: للأسف، لا تملك الجامعات السورية حالياً أي قدرة على المنافسة في التصنيفات الأكثر أهميّة في العالم، وأردف: «إلا أن بعض الإجراءات الإسعافية السريعة، كزيادة مشاريع التعاون مع جامعات صديقة خارج سورية، وتعزيز الانفتاح والنشر باللغات الأجنبية بعامة، والإنكليزية بخاصة، وتحويل المجلات المحلية للجامعات إلى مجلات عالمية معتمدة يمكن أن يسمح بتحسين صورة وظهور الجامعات السورية إقليمياً وعالمياً».

وفي الوقت ذاته، اعتبر أن التغيير الأساس وعلى المدى البعيد يجب أن ينبع من فكر جديد ورؤية جديدة للتعليم العالي في سورية.